مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٩٢**

الخميس، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد نانا إفاه – أبنتنغ
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بلتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

06-43669 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كوفي عنان، الأمين العام، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن الصراع الدموي الذي شمل لبنان وشمال إسرائيل بعد الأزمة التي فجَّرها حزب الله عبر الخط الأزرق في ١٢ تموز/يوليه ما زال محتدماً. وكل يوم تقريباً يؤدي إلى تصعيد جديد.

والشعب اللبناني الذي كان يأمل أن تكون أيام بلاده المظلمة قد ولّت، استدرِج إلى ساحة الحرب مرة أخرى، وبصورة وحشية. وحتى الآن، قُتِل ما يزيد على ٣٠٠ لبناني، وجرح أكثر من ٦٠٠ آخرين. وتقع الخسائر البشرية أساساً بين السكان المدنيين، وقرابة ثلثهم من الأطفال. وقد دُمِّر جانب كبير من البنية الأساسية في بيروت وفي أنحاء البلد. وما زال لبنان تحت حصار عسكري إسرائيلي، فُرِض بحراً وجواً.

والشعب الإسرائيلي الذي كان يأمل أن انسحاب إسرائيل من لبنان – الذي صدَّق عليه هذا المجلس قبل ست سنوات – سيحقق الأمن على طول حدوده الشمالية، وجد نفسه معرضاً لهجمات صاروخية مستمرة من حزب الله، تصل يوماً بعد يوم إلى عمق أكبر داخل أراضي إسرائيل. وحتى اليوم، قُتِل ٢٨ إسرائيلياً وجُرِح أكثر من ٢٠٠ آخرين.

وعلى الجبهة الإنسانية، ما فتئت الأحوال تزداد تدهوراً. فالعمليات الإسرائيلية جعلت من المستحيل على وكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني الوصول إلى أي جزء في جنوب لبنان، حتى لتقييم الاحتياجات، ناهيك عن تقديم المساعدة الفعلية اللازمة. والافتقار إلى الوصول وإلى التقييمات الميدانية يجعل من المتعذر تحديد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بدقة.

واستناداً إلى المعلومات الأولية التي قدمتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والصليب الأحمر اللبناني والحكومة اللبنانية، تعمل وكالات الأمم المتحدة حالياً على أساس عدد إجمالي يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ متضرر، وهذا يشمل النازحين ومن هم تحت الحصار. ويشمل ذلك رعايا من قرابة ٢٠ بلداً أجنبياً. ووفقاً لتوقعات وزارة الداخلية اللبنانية، فقد تتضاعف هذه الأرقام على الأرجح. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت السلطات السورية أن أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ شخص عبروا الحدود إلى سورية حتى الآن، وأغلبيتهم من مواطني لبنان وسورية وبلدان عربية أخرى.

ومنذ أن بدأ القتال، ما زلت على اتصال دائم بزعماء إقليميين وعالميين، سواء عن طريق الهاتف أو من خلال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في سانت بيترسبرغ وزيارتي إلى بروكسل. ولقد أصدرت مجموعة الثمانية بيانا اطلع عليه المجلس. ولكن، مثلما شددت عليه مرارا، إن ما تمس الحاجة إليه تماما هو وقف الاعتداءات فورا لأسباب جوهرية ثلاثة: أولا، منع إزهاق المزيد من أرواح الأبرياء ومنع المزيد من المعاناة؛ وثانيا، السماح بوصول المساعدات الإنسانية الكاملة إلى المحتاجين إليها؛ وثالثا، إعطاء فرصة للدبلوماسية كي تعد مجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها أن توفر حلا دائما للأزمة الراهنة.

أكرر: يجب وقف الاعتداءات. ولكن فيما تستمر هذه الاعتداءات يتحتم إيجاد ممرات آمنة للعاملين في المجال الإنساني ووصول إمدادات الإغاثة إلى السكان المدنيين.

إن المهمة الإنسانية التي تواجهنا هائلة ويجب تمويلها على جناح السرعة. وفي الأسبوع المقبل، آمل أن أوجه نداء عاجلا من الأمم المتحدة يشمل فترة أولية تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

وبسبب استمرار القتال والقيود التي تفرضها إسرائيل والطرقات العديدة المدمرة، لا تملك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) حرية الحركة وهي غير قادرة على توفير المساعدات الإنسانية للنازحين وأفراد اليونيفيل ما زالوا يلازمون مقرهم في الناقورة ومراكزهم في منطقة العمليات. ولا يزال أحد أفراد اليونيفيل وزوجته مفقودين في صور منذ يوم الاثنين عندما تعرض المبنى الذي يسكنان فيه إلى غارة جوية إسرائيلية أدت إلى انهياره. ونشعر بقلق عميق إزاء مصيرهما حيث أن الطريق إلى صور غير سالكة الآن ويتعذر على مهندسين من اليونيفيل الوصول إلى تلك المنطقة.

إن اليونيفيل بأمس الحاجة الآن إلى منحها الفرصة لجلب الأغذية والمياه والوقود من إسرائيل لأفرادها بالذات وإذا أريد أن تظل اليونيفيل قادرة على العمل، فهي بحاجة أيضا إلى توزيع إمدادات الوقود على مراكزها وذلك في غضون الساعات الـ ٢٤ المقبلة.

إننا لن نتخلى عن شعب لبنان في أوقات الشدة. ولكن علينا أن نمضي قدما بحذر. وفيما نأتي إلى مساعدته، تعمل إدارة السلامة والأمن لدينا على تنسيق الجهود لكفالة سلامة الموظفين وعائلاتهم في المناطق المتضررة التابعين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة. ومعظم الموظفين الذين يمكن الاستغناء عنهم وعائلاتهم قد نقلوا إلى خارج البلد. في غضون ذلك، نحن نعمل على جلب خبراء إضافيين في المجال الإنساني.

دعوني أكون صريحا مع المجلس. تقييم البعثة هو أن هناك عقبات جادة تحول دون التوصل إلى وقف لإطلاق النار وحتى إلى التخفيف من حدة العنف بسرعة. في ١٣ تموز/يوليه أوفدت على عجل بعثة إلى المنطقة برئاسة مستشاري الخاص، فيجي نامبيار، يرافقه تيري رود – لارسن وألفارو دو سوتو الذي يعرفه المجلس جيدا. لقد أوفدتهم كي يحثوا جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس واستكشاف سبل نزع فتيل الأزمة. عاد السيد نامبيار بصحبة زميليه إلى نيويورك الليلة الماضية، وهم معي هنا الآن. وإنني ممتن جدا لحكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة على تمكينهم من الاضطلاع بهذا القدر الكبير من العمل في فترة زمنية قصيرة.

إن الهجمات الاستفزازية التي شنها حزب الله في ١٢ تموز/يوليه أشعلت فتيل هذه الأزمة. والواضح أن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم مسبق بالهجوم الذي حصل. ومهما كانت مخططات حزب الله الأخرى، فإن أعماله الذي يصور أنها تدافع عن المصالح الفلسطينية واللبنانية لن تؤدي إلى أي منها بل على العكس من ذلك، إنها تجعل أمة بأسرها أسيرة، وتعمل على فشل إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات.

لقد سبق لي أن أدنت هجمات حزب الله على إسرائيل ونوهت بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في إطار المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أكرر ذلك اليوم. وأنا أدين أيضا ازدراء حزب الله على نحو طائش برغبات حكومة لبنان المنتخبة وبمصالح الشعب اللبناني والمنطقة بنطاقها الأوسع.

إن إسرائيل قد أكدت على أن للعملية التي تقوم بها في لبنان أهدافا أوسع وأبعد مدى من عودة جندييها الأسيرين، وعلى أنها ترمي إلى وضع حد للتهديد الذي يمثله حزب الله. وأحيطت البعثة علما بأن العملية لم تقترب بعد من تحقيق هدفها.

تقول إسرائيل إنها ليست على خلاف مع حكومة لبنان أو شعبه، وإنها تتخذ أقصى الإجراءات الاحترازية لإبعاد الأذى عنهما. ومع ذلك، ثمة أعمال قامت بها أدت إلى مقتل أو جرح مدنيين لبنانيين وأفراد عسكريين وسببت أضرارا كبيرة للبنية التحتية. وفيما يؤسف للأعمال التي يقوم بها حزب الله، ومثلما قلت إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، فإن استخدام القوة المفرطة أمر يتعين إدانته.

ولكن فيما أعلنت إسرائيل عن أهدافها العسكرية المتمثلة في ضرب بنية حزب الله التحتية وقوته المادية، إلا أنها، وحسب قول رئيس الوزراء اللبناني، مزقت البلد شر تمزيق. وحسبما قال رئيس الوزراء السنيورة أيضا أمس، ما من حكومة يمكنها أن تعيش على أنقاض أمة.

وتفيد البعثة نقلا عن العديد من الذين حاورتهم في المنطقة بأنه مهما ألحقت العمليات الإسرائيلية من ضرر بالقدرات العسكرية لحزب الله، إلا أن تأثيرها على تراجع شعبية حزب الله في لبنان أو المنطقة ضئيل أو معدوم، وإنما تأثيرها على إضعاف الحكومة اللبنانية كبير. باختصار، إن الحكومة ذاتها التي تريد إسرائيل أن تبسط سيطرتها على جميع أنحاء البلد أصبحت هي نفسها رهينة لهذه الأزمة وأقل قدرة الآن من أي وقت مضى على نشر قواتها في المناطق الضرورية لإحكام السيطرة على حزب الله. وهي تناشد المجتمع الدولي العمل على وقف لإطلاق النار فورا لأسباب إنسانية.

علاوة على ذلك، إن أي تشبيه بأفغانستان تحت حكم طالبان أمر مضلل تماما. فحكومة السيد السنيورة تحتضن القيم الديمقراطية بوضوح. إنها تستحق، بل ويجب أن تتلقى كل الدعم الممكن من المجتمع الدولي.

وعلى رغم تقييمنا الذي يفيد بأن تحقيق وقف كامل لإطلاق النار أمر صعب في هذا الوقت، لا أزال أرى أن على المجتمع الدولي أن يجعل موقفه واضحا وهو يتمثل في ضرورة وقف الاعتداءات فورا، وبذل إسرائيل المزيد من الجهود ذات المصداقية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، فيما يجري العمل بإلحاح على تهيئة الظروف لوقف هذه الاعتداءات.

إن كلا من استهداف حزب الله المتعمد للمراكز السكنية الإسرائيلية بمئات من الأسلحة العشوائية، واستخدام إسرائيل للقوة على نحو غير متناسب ومعاقبتها الجماعية للشعب اللبناني يجب وقفه. ويجب إطلاق سراح الجنديين الأسيرين في أسرع وقت ممكن. وعلى أية حال، لا بد من تيسير وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إليهما فورا.

ويجب أن تسمح حكومة إسرائيل بوصول الوكالات الإنسانية إلى المدنيين. ولا بد من القيام على وجه الإلحاح بدعم حكومة لبنان المنتخبة ديمقراطيا لاجتياز هذه الأزمة.

بالإضافة إلى هذه الخطوات العاجلة وبالتوازي معها، يتعين علينا أن نواصل بذل الجهود الدبلوماسية كي نضع، في أقرب وقت ممكن، إطارا سياسيا يمكن تنفيذه حالما تتوقف الاعتداءات. إن معظم الناس في المنطقة يرفضون، وعن حق، مجرد العودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، حيث إن أية هدنة ترتكز على مثل هذه النتائج المحدودة لا يمكن أن يُتوقع استمرارها.

لقد اقترحت عليَّ البعثة بعض العناصر التي، في رأيي، يجب أن تشكل الأساس السياسي لأي وقف دائم لإطلاق النار، والتي أجرت البعثة بشأنها مشاورات مع قادة لبنان وإسرائيل. وسأواصل العمل مع مستشاريّ بشأن تلك

العناصر، بالتحاور مع الأطراف ومع الشركاء الإقليميين والدوليين.

هذه العناصر تتضمن ما يلي. لا بد من نقل الجنديين الإسرائيليين المأسورين إلى السلطات اللبنانية الشرعية، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، بغرض إعادتهما إلى إسرائيل، وتحقيق وقف لإطلاق النار.

وعلى الجانب اللبناني من الخط الأزرق، من شأن وجود قوة موسعة لحفظ السلام المساعدة على تثبيت استقرار الوضع، والعمل مع الحكومة اللبنانية لمساعدتها على تعزيز جيشها ونشره بالكامل في كل أنحاء المنطقة. وفي الوقت ذاته، تقوم الحكومة اللبنانية بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، تنفيذا كاملا، لإرساء سيادة لبنان وبسط سيطرته.

يؤكد رئيس وزراء لبنان، على نحو قاطع لا لبس فيه، للأمين العام ولمجلس الأمن أن حكومة لبنان ستحترم الخط الأزرق بكامله، إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود الدولية النهائية للبنان.

يُنشأ إطار للمانحين يبدأ العمل فورا، لضمان تمويل صفقة شاملة وعاجلة لتقديم المعونة للبنان وإعادة إعماره وتنميته.

تُنشأ آلية تتألف من الأطراف الفاعلة الرئيسية، الإقليمية والدولية، لرصد وضمان تنفيذ جميع جوانب الاتفاق. وينبغي تنظيم مؤتمر دولي بمشاركة لبنانية ودولية واسعة، لوضع أُطر زمنية محددة للتنفيذ السريع والكامل لاتفاق الطائف والتدابير الإضافية اللازمة لامتثال لبنان لالتزاماته الدولية بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ويقوم المؤتمر أيضا بإقرار ترسيم الحدود الدولية للبنان، بما في ذلك إيجاد حل نهائي لكل المناطق المتنازع عليها، وبخاصة مزارع شبعا. ورسالتي إلى رئيس الوزراء السنيورة، المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تغطي تلك المسائل.

إن تخطيط وتنفيذ هذه العناصر ينبغي، قدر الإمكان، القيام بهما بالتوازي، وأكرر بالتوازي. وينبغي أن أشدد على أن هذه الأفكار تحتاج، بداهة، إلى مزيد من التفصيل والصقل، بالحوار الوثيق مع جميع الأطراف المعنية. وسيكون المجلس بحاجة إلى النظر في إدراج عناصر هذه المجموعة في مشروع قرار.

وفي نفس الوقت، أقول إن من الواضح أن الشروط اللازمة لحفظ السلام ليست قائمة الآن. وسيحتاج مجلس الأمن إلى البت فيما سيفعله حيال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تنتهي ولايتها في ٣١ تموز/يوليه. وفي رأيي أنه لم يعد من الممكن استمرار هذه القوة بتشكيلها الحالي وولايتها الحالية. فهل ينبغي سحبها؟ هل ينبغي تدعيمها؟ أم هل ينبغي الاستعاضة عنها بشيء آخر كلية؟ فالسياق قد اختلف اختلافا جذريا عما كان عليه قبل بضعة أسابيع فحسب.

ونحتاج أيضا إلى مسار سلام لغزة – رغم ما ينطوي عليه ذلك من مسائل – بقدر ما نحتاجه للبنان. إنني أشعر بقلق عميق حيال غزة. فالفلسطينيون هناك يعانون أشد المعاناة، وقد قُتل منهم في الشهر الماضي وحده أكثر من ١٠٠ شخص أكثرهم من المدنيين. ونتيجة قيام إسرائيل بتدمير محطة توليد الكهرباء بغزة، أصبح أكثر من مليون شخص محرومين من الكهرباء معظم ساعات النهار والليل. ولا يزال الإسرائيليون في الجنوب يتعرضون لهجمات صواريخ القسام، وإن كان ذلك، من حُسن الطالع، بدون وقوع ضحايا في الشهر الماضي.

إنني أدعو إلى وقف فوري للعنف العشوائي وغير المتناسب في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وإلى إعادة

فتح نقاط العبور المغلقة التي بدونها ستظل غزة تتزلق في دوامة لا تنتهي من المعاناة والفوضى، وستزداد المنطقة اشتعالا.

وفي لقاءات وفدي مع الرئيس عباس أكد على استعداده للدخول في حوار ملائم مع حكومة إسرائيل. ومن الحيوي ألا يسمح للأزمة الإقليمية بأن تبدد الآمال التي كانت قد بزغت في هذا الصدد. كما أن جهود الرئيس عباس لدفع الجانب الفلسطيني صوب حكومة وحدة وطنية تتعامل مع مبادئ المجموعة الرباعية، لا بد من دعمها بالكامل. وهناك حاجة إلى أن تحجم إسرائيل عن القيام بإجراءات انفرادية تستبق الحكم على مسائل الوضع النهائي، وأن توافق على التفاوض في عملية السلام.

وإن كان للعنف أن ينتهي، وأن يُستأنف الحوار والمشاركة، فالمجتمع الدولي أيضا عليه أن يضطلع بدوره، وأن يعالج المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية بجرأة وروح خلاقة. وهذا من شأنه أيضا أن يساعد في إزالة الذريعة التي يتعلل بها المتطرفون في المنطقة بكاملها - بما في ذلك في لبنان. وكما خلصت قمة مجموعة الثمانية، وكما أكد الزعماء العرب للبعثة، فإن الحاجة إلى معالجة السبب الجذري لمشاكل المنطقة - ألا وهو غياب السلام الشامل في الشرق الأوسط - حاجة واضحة تماما. ونحن نحتاج حقا إلى التركيز على المسعى المؤدي إلى سلام شامل في الشرق الأوسط.

إن قلوبنا وعقولنا يجب أن تكون مع المدنيين في لبنان وإسرائيل وفلسطين، الذين يعانون يوميا من العنف، ويتطلعون إلى الأمم المتحدة، شأنهم شأن الكثيرين في المنطقة بأكملها، للاهتداء إلى حل للأزمة الراهنة.

وأسلِّم بأن هناك اختلافات في النُهُج داخل المجلس. ومع ذلك، فلنتذكر اليوم ما يوحِّد بيننا: تعاطفنا مع الضحايا ومع كل من فقدوا أحباءهم - والذين من واجبنا جميعا أن نعرب لهم عن عميق تعازينا - ورغبتنا المشتركة في إحلال سلام مستقر طويل الأمد بين إسرائيل وجيرانها. وذلك يتطلب من المجتمع الدولي، أن يتكلم، من خلال المجلس، بصوت واحد في الأيام المقبلة.

وإنني أدعو المجلس إلى النظر في التنفيذ المتوازي لمجموعة الإجراءات المحددة التي قدمتها منذ لحظات. ودعم المجتمع الدولي في المجالات السياسية والأمنية والمالية، سيكون حاسم الأهمية لنجاح العملية بكاملها.

وأؤمن إيمانا راسخا بأن التنفيذ المتزامن لمختلف عناصر هذه المجموعة، هو وحده الذي سيسمح بتحويل أي وقف للأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار. وعندما يتحقق ذلك، سيحتاج المجتمع الدولي إلى وضع إطار للترسيم النهائي لحدود لبنان، ولإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو حاسم.

وأحث المجلس على اتخاذ إجراءات حازمة لضمان السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وفقا لما كلفه به ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا المتعلقة بالموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.